القرحي يناشد النائب العام إنصافه

ناشد الأخ عبدالله يحيى القرحي النائب العام علي الأعوش النظر في مخالفة ارتكبتها نيابة جنوب شرق أمانة العاصمة، حيث قام وكيلها بالإفراج عن عبدالكريم أحمد علي سليمان مالك مكتب خدمات في الصين والمسجون بتهمة خيانة أمانة مالية تقدر بمبلغ 3,644,486 دولاراً سلمها القرحي لسليمان بحسب الوثائق لشراء قطع غيار من الصين.

وأوضح عبدالله القرحي في مناشدته عبر صحيفة «الميثاق» أن وكيل نيابة جنوب شرق الأمانة خالف الشرع والقانون بإطلاق سراح المتهم دون تقديمه ضمانات كافية فيما تظهر الوثائق أن المحكمة قررت إيداع المتهم سليمان السجن حتى استكماله تقديم الضمانات الكافية والتزامه حضور جلسات المحاكمة.

التحذير من نقل تجربة ليبيا وداعش إليها

حضرموت.. قبل أن تصبح إمارة للإرهابيين

المحافظ في اجتماعات متواصلة مع قيادات الإخوان وترك المكلا غنيمة للإرهابيين

(الاختلالات الأمنية في محافظة حضرموت بشكل عام تثير مخاوف أبناء هذه المحافظة التي عرفت عبر التاريخ بالسلم والسلام والعلم والمعرفة والمعاملة الحضارية الراقية..

اليوم ومنذ تعيين المحافظ الجديد التابع لحزب الإصلاح اصبحت حضرموت ووادیها والساحل ساحة مفتوحة لأنشطة الإرهابيين وتجار المخدرات والحراك الانفصالي المسلح، فخلال الأيام الأولى من هذا العام وتحديداً في مدينة المكلا استباح المسلحون في عز النهار البنوك ونهبوا عشرات الملايين وعادوا أدراجهم ولم يعترض أحداً.. كما اقتحموا مكتب «اليمنية» بالمكلا ونهبوا محتوياته وأجهزة الكمبيوتر على مرأى من الناس والذي لا يبعد عن مقر قيادة أمن المحافظة إلاّ بضعة امتار..

والأسوأ من ذلك ان مسلحين لا يستبعد انتماؤهم لتنظيم القاعدة يدخلون المدينة ويذهبون إلى مستشفى ابن سيناء ليلاً ويطلبون من الطبيب المناوب احضار الأطباء لإجراء عملية لأحد المصابين التابعين لهم.. وبرغم استنجاد الطبيب المناوب بالأمن إلاّ أنه لا حياة لم تناد.. وعلى إثر ذلك ونظراً لرفض الأطباء الحضور ليلاً خشية من اختطافهم- قام المسلحون بعد دقائق بتكسير العديد من الأجهزة داخل المستشفى ونهب بعضها والأموال وخرجوا من المستشفى..

إن قصص الانفلات الأمني في حضرموت تشير إلى مخطط خطير لا يستهدف أبناء هذه المحافظة فقط وإنما الوطن بشكل عام، حيث يلاحظ أن التركيز على إثارة الفوضى والعنف داخلها يتصدر بقية المحافظات، على الرغم أن بيئة حضرموت ليست جاذبة للعنف ولا للإرهابيين ولا للعصابات الإجرامية..

ويذكر مواطنون أن ما يحصل هو بسبب وجود قوى تسعى لنقل تجربة الصراع حول آبار النفط كما يحدث في ليبيا إلى حضرموت على طريق تكوين عصابات هي التي تتحكم بهذه الثروة..

فيما يرى مواطنون آخرون أن ما تعيشه حضرموت من انفلات أمني مخيف يندرج ضمن مخطط استنساخ داعش في اليمن، مشيرين إلى أن التركيز الآن يتم على المناطق الغنية بالثروات، حيث ستكون سلاحهم لفرض مشروعهم المتشدد.. غير مستبعدين تورط اطراف سياسية في هذه اللعبة خصوصاً وأن تركيز المتشددين يزداد على حضرموت ومأرب وشبوة بشكل أساسي..

واستغرب المواطنون من انشغال المحافظ الإخواني الجديد بجماعته وترك المحافظة وأبنائها وأمنها واستقرارها فريسة للإرهابيين والمجرمين.. مشيرين إلى أن عمليات السلب والنهب صارت تتم في عز النهار..

الجدير بالذكر أن هذا الاسبوع شهد نهب أربع سيارات داخل مدينة المكلا منها سيارة تابعة للأمن وسيارة اخرى لنقل العاملين بمطار الريان، كما تم نهب قاطرة نفط من وسط المكلا ولم يحرك الأمن ساكناً..

ولعل اخطر مشاهد الانفلات الأمني التي توجب على الدولة التحرك لانقاذ حضرموت من السقوط بيد الإرهاب تتضح بالكارثة التي حدثت يوم الخميس، حيث اقدم إرهابيون على غزو مدينة المكلا وارتكاب جرائم تقشعر منها الأبدان..

حيث قام مسلحان على دراجة نارية باطلاق الرصاص على الضابط رياض العكيري الذي يعمل في البحث الجنائي داخل المدينة وتعرض لاصابة بالغة منها طلقة في الرأس واخرى في الرقبة وقد تم نقله إلى العاصمة صنعاء بطائرة نظراً لوضعه الحرج..

وعقب تلك الجريمة تحرك ضابط وجنديان من الأدلة الجنائية إلى مسرح الجريمة التي تعرض لها الضابط العكيري وعند عودتهم تعرضوا لكمين مسلح حيث استشهد أحدهم واصابة الآخرين برصاص المسلحين..

ولم يتوقف نزيف الدم عند هذا المستوى المرعب، بل ان مسلحين على متن دراجة نارية اطلقا نيران اسلحتهما على اثنين من رجال المرور قرب مقر فرع اتحاد عمال الجمهورية بالمكلا وحالتهما حرجة.. فيما لاذ المجرمون بالفرار..

كما قام مسلحان يستقلان دراجة نارية أيضاً باغتيال مدرس يدعى باعبود في جولة مستشفى ابن سيناء استشهد على الفور برصاص المسلحين.. وتنذر حالة الانفلات الأمني في مدينة المكلا بسوء الوضع الأمني على مستوى المحافظة..

ووفقاً لمراقبين فإن على الحكومة التحرك قبل ان تسقط حضرموت أو يسلمها الإخوان لقوى الإرهاب لتنفيذ أجندتهم المدمرة لليمن وأمنه واستقراره.

وحملوا الحكومة مسؤولية ما يحدث على اعتبار أنها هي التي عينت قيادات لها علاقة بالإرهاب في أمن هذه المحافظة، وتزداد المخاطر أكثر بعد أن اصبحت حضرموت في قبضة الإخوان.. حيث وان المحافظ في اجتماعات متواصلة مع قيادات الإخوان تاركاً الساحة فارغة للإرهابيين.

أمام رئيس الوزراء

وزير المالية يسجن 340 شخصاً دون وجه حق

في اصرار عجيب من قبل وزير المالية على التحكم بحياة الناس وحريتهم، وبالتحديد الفقراء والضعفاء والمعسرين، فمنذ حوالي ستة اشهر وأكثر وهذا الوزير الذي مايزال يسخر الأموال العامة للفاسدين والمتنفذين نجده في الوقت ذاته يرفض توجيهات عليا عندما تعني حياة وحرية الفقراء من أبناء الشعب..

وبهذا الخصوص كشف مركز وعي للتنمية القانونية عن وجود 340 سجينا معسراً يقبعون في السجون اليمنية بسبب رفض وزير المالية للشهر السادس صرف المساعدة المالية التي اقرتها لهم اللجنة العليا للسجون ورعاية السجناء ووجه بصرفها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السابق ويرفض وزير المالية صرفها حتى الآن.

وطالب المركز في مذكرة وجهها لرئيس الحكومة د.خالد بحاح بالتدخل وتوجيه وزير المالية سرعة رفع الضرر عن (340) سجينا معسرا ودفع مساعدتهم المالية القانونية والمستحقة لهم دون تأخير.

واعتبر رئيس المركز أ. خالد الدبيس التباطؤ في صرف المساعدة المالية للمعسرين هو بمثابة حكم آخر بالسجن اصدرته بحقهم هذه المرة الحكومة ممثلة بوزارة المالية.

وكانت اللجنة العليا للسجون ورعاية السجناء أقرت الإفراج عن السجناء المذكورين وعددهم (340) سجينا وتسديد ماعليهم من مبالغ محكوم بها للغير نظرا لانطباق المعايير والشروط المطلوبة لتقديم المساعدة لهم.

وكشفت المذكرة عن توجيه رئيس الجمهورية بصرف تلك المساعدة والتي تقدر بمبلغ (489291260) ريالاً بتاريخ 24 / 7 / 2014م وكذلك توجيه رئيس الوزراء السابق بتاريخ 27 / 8 / 2014م لوزير المالية بصرف المساعدة واستكمال اجراءات الافراج عنهم إلا ان تلك التوجيهات لم تجد طريقها للتنفيذ لدى وزير المالية الذي لم يقدر معاناتهم ولا ظروف أسرهم التي هي بحاجة ماسة لمن يعولها ويرعاها.

منظمة تطالب بإعادة النظر في حكم إعدام راصع

ناشدت منظمة حقوقية النائب العام علي الأعوش اعادة النظر في حكم للمحكمة الاستئنافية وأيدته المحكمة العليا يقضي بإعدام الشاب بدر عايض راصع لارتكابه جريمة قتل أواخر العام.

وقالت منظمة حريات في رسالة -تلقت «الميثاق» نسخة منها : ان عقوبة الاعدام لاينطبق حكمها على راصع لانه لم يتجاوز السن القانونية عند اتهامه بارتكاب الواقعة واعترافه بقتل علي صالح الحيمي في اواخر العام 2002م.

وقالت المنظمة الوطنية للحقوق والحريات والتنمية البشرية «حريات»: انه لم يتسنَّ اثبات ذلك بسبب مكوث راصع 14 عاماً في السجن الى ان تم العثور على وثائق قديمة في منزل والده وهي مستندات شهادة طبية وشهادة تسنين وملف شهادات المدرسة من الصف الأول وحتى السادس جميعها معتمدة من الوزارات المعنية.

واضافت: ان محكمة الاستئناف استندت الى تقرير الطبيب الشرعي والذي على ضوئه عدل الحكم الى الاعدام دون الرجوع الى صاحب الشأن في ذلك ولم يتم التحري حول هذه المسئولية..

متهمون بخطف الأجانب

النيابة تحيل 12 إرهابياً الى المحكمة

أحالت النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة ملفات 12 إرهابياً من تنظيم " القاعدة " إلى المحكمة أحدهم المتهم الأول بخطف نائب القنصل السعودي في عدن عبدالله الخالدي في مارس من العام 2012م.

وقال مصدر قضائي في النيابة الجزائية لصحيفة سبتمبرنت أن هؤلاء المتهمين اشتركوا في عصابة مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي لاستهداف ضباط وجنود من القوات المسلحة والأمن وعدد من المنشآت الحيوية واختطاف أجانب ودبلوماسيين, مشيراً إلى أن أجهزة الأمن كانت قد ألقت القبض عليهم خلال الفترة من 2013م إلى 2014م في أمانة العاصمة ومحافظتي أبين وحضرموت, وتوقع أن تبدأ المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمة أولئك العناصر خلال أيام.